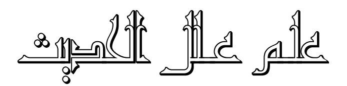


مجلّة الواحات للبحوث والدراسات
ردمد 7163- 1112 العدد 13 (2011) : 244 - 268
http://elwahat.univ-ghardaia.dz



محمد السعيد مصيطفى
جامعة باتنة

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين وهداية للناس أجمعين، محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

لقد جعل الله تعالى من وظائف السنَّة توضيح القرآن وتبينه، ولذلك تكفل سبحانه بحفظها وصيانتها، وجعلها محفوفة برعايته حتى لا يضيع منها شيء ولا يدخل فيها ما ليس منها. قال تعالى: ﴿ إنا نحن نزّلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾ [1] .

ولما كان المسلمون مأمورين باتباع النبي صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى: ﴿يأيها الذين ءامنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول ... ﴾ [2] كان لابد أن يحافظوا على ما صدر عنه صلى الله عليه وسلم ويصونوه من الضياع، وهو ما شهد به التاريخ الصادق على الصحابة الكرام، فقد قاموا بذلك وتفانوا فيه حتى لم تضع من كلامه عليه الصلاة والسلام كلمة واحدةً.

ومن أمانتهم –رضي الله عنهم– علّموا أتباعهم ما تحمّلوه، وفعل كذلك الأتباع مع أتباعهم حتى دونت السنة تدويناً في الكتب، وحُفظت من الكذب والدّس، وهكذا استمر المسلمون في القرون الموالية يبذلون كل جهدهم لحفظها من الدّخيل والموضوع.

ومع ظهور علوم الحديث واكتمال قواعدها التي تمكن المحدث من تمييز الصحيح من الضعيف، تحمَّل علماء السنة في كل عَصْرٍ مسؤوليتهم، فحموا السنة، وحرروا مسائلها، وألَّفوا فيها المؤلفات، وترجموا لآلاف الرواة، وحكموا عليهم بعلم وخبرة وسبْر واستقراء، وأعطوا كل ذي حق حقه من الجرح والتعديل.

ومن فنون علم الحديث التي كان لها دورا بارزا في ذلك، علم العلل، فإنه من أدقها

وأغمضها، وهو لا يدرك إلا بجمع طرق المرويات واستيعاب الرواة المهملين والمشتبهين والمؤتلفين والمختلفين وغيرهم.

وهو علم من أعقد وأصعب القضايا التي يهتم بها الجهابدة من المحدثين، لذلك كان المتكلمون فيه قلة بالمقارنة بباقي المواضيع التي يعالجها علم الحديث.قال ابن رجب الحنبلي: "وإنّ أهله المتحققين به أفراد يسيرة من الحفاظ وأهل الحديث. وقد قال عبد الله بن منده: إنما خص الله بمعرفة هذه الأخبار نفرا يسيرا من كثير ممن يدعي علم الحديث، فأما سائر الناس ممن يدعي كثرة كتابة الحديث، أو متفقه في علم الشافعي، وأبي حنيفة، أو متبع لكلام الحارث المحاسبي، والجنيد، وذي النون، وأهل الخواطر، فليس لهم أن يتكلموا في شئ من علم الحديث إلا من أخده عن أهله، وأهل المعرفة به، فحينئذ يتكلم بمعرفته".[3]

وبناء على ذلك، كان الذين تكلموا في هذا العلم أكابر هذه الأمة، ممّن لهم باع طويل في هذا المجال، كابن معين، وابن المديني، والبخاري، والدار قطني وغيرهم ممن يشهد لهم بالعلم والفضل.

ونظرا لأهمية هذا العلم، نجد عبد الرحمن بن مهدي–وهو من كبار المحدثين– يقول: "لأن أعرف علة حديث أحب إلي من أن أكتب عشرين حديثا ليس عندي".[4]

المبحث الأول: تعريف العلة

يطلق لفظ العلة –في اللغة– ويراد به عدة معان، كما يظهر من أقوال اللغويين:

الأول: العلة بمعنى المرض، من عل، يعل، واعتل، أي: مرض. فهو: عليل. ورجل عللة، أي كثير العلل؛ ومن هذا الباب وهو باب الضعف العلّ من الرجال: المسنّ الذي تضاءل وصغر جسمه.

الثاني: العلل وهو الشربة الثانية، ويقال علل بعد نهل ويقال أعلّ القوم إذا شربت إبلهم عللا. وفي المثل: ما زيارتك إيّانا إلا سوم عالة، أي: مثل الإبل التي تعل. وإنما قيل هذا لأنها إذا كرّر عليها الشرب كان أقلّ لشربها الثاني.

الثالث: العائق يعوق؛ فالعلّة حدث يشغل صاحبه عن وجهه، ويقال: اعتلّه عن

كذا، أي أعاقه، ويقال: فاعتله الدهر وللدهر علل.[5]

والقياس أن يقال: معل. ومعلل، ولكنه وقع في عبارة بعض أهل اللغة: هذا حديث معلول. فقد استعملها أبو إسحاق الزجاج اللغوي في علم العروض قريباً من المعنى الذي عناه أهل الحديث.[6]

ونقله أيضا الشيخ طاهر الجزائري عن ابن القوطية[7]–وهو من أهل اللغة–[8].وعليه استعمال أهل الحديث كلمة "المعلول" بالمعنى الذي أرادوه ليس مخالفاً للغة

والمعلول: لحن، لأن اسم المفعول من أعل–الرباعي– لا يأتي على مفعول، والأجود فيه: معل، لأنه مفعول أعل،–قياسا–.

وأما معلل فمفعول علل: وهو لغة بمعنى: ألهاه بالشيء وشغله. وليس هذا الفعل بمستعمل في كلامهم، كما يعتبر مرذولا عند أهل اللغة [9].

و الذي يتضح بعد التأمل في هذه الأقوال، أنّ أقرب المعاني اللغوية لمعنى العلة في اصطلاح المحدثين هو: المرض؛ وذلك لأنّ الحديث الذي ظاهره الصحة إذا أكتشف الناقد فيه علة قادحة فإن ذلك يمنع من الحكم بصحته.

أما في الاصطلاح:

فالعلة هي عبارةٌ عن أسباب خفية قادحة في صحة الحديث، مع أنّ ظاهره السلامة منها. ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات، الجامع لشروط الصحة من حيث الظاهر.[10]والمعلل هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن الظاهر السلامة منها[11].

وكلّ من جاء بعد ابن الصلاح وعرف المعلّ اشترط فيه خفاء العلة وكونها قادحة[12].

وفي مقابل هذا الإطلاق الخاص، أطلق بعض العلماء العلة إطلاقا عاما على كل سبب جارح قادح في صحة الحديث سواء كان ظاهراً أم خفياً،". [13]

والعلة على هذا الأساس تختلف عن الجرح والتعديل وتستقل عنه، لأنّ العلة شيء خارج عن الجروح الموجهة إلى رجال الإسناد، كما أن ميدان التعليل إنما هو الأحاديث التي ظاهرها الصحة.و لذلك تعلّ الأحاديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل.[14] ولقد

كفانا علماء الحديث جانب الجرح والتعديل بما صنفوه في علم الرجال. فأصبح علم العلل– علما برأسه، غير الصحيح والسقيم، والجرح والتعديل.[15]

وسبب صعوبة البحث في العلة يرجع إلى أن إطار البحث فيها هو أحاديث الثقات، لأن الأصل فيها القبول والاحتجاج بها إلا أن يطرأ وهم للثقة أو خطأ. وهذا أمر يحتاج إلى إثبات وفي هذا الصدد، قال الحاكم النيسابوري: وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس لجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واه، وعلة الحديث يكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة، فيخفى عليهم علمه، فيصير الحديث معلولا.[16]

وهكذا يتضح أن مجال العلة عند المحدثين ما كان قادحا خفيا في صحة الحديث، خلافا لمن لم أطلقها على الظاهر أيضا.[17]

المبحث الثاني: أقسام العلة وصورها.

أ-أقسام العلة

إن المتأمل في العلة يجدها أنواعا حسب تعلقها بجانب أو بآخر، أو حسب تأثيرها من عدمه، مع أنّ المعتبر منها هي تلك التي تقدح في صحة الحديث. وعلى ذلك الأساس، يمكن أن نميز بين أقسامها، فهي إما في الإسناد، وإما أن تتعلق بالمتن، وقد تكون فيهما معا[18].

1- العلة الواقعة في الإسناد: وهي الأكثر وقوعا، وهي أنواع، منها ما يؤثر في الإسناد دون المتن، كما هو الشأن بالنسبة لإبدال راو ثقة براو آخر ثقة، فهذا لا يؤثر في صحة المتن، لأن الراوي سواء كان هذا أو ذاك فإن الأمر يدور على الثقة، كالحديث الذي رواه الثقة يعلى بن عبيد الطنافسي، عن سفيان الثوري، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال:البيّعان بالخيار... الحديث.[19]

قال ابن الصلاح: "فهذا الإسناد متصل بنقل العدل عن العدل، وهو معل غير صحيح، والمتن على كل حال صحيح، والعلة في قوله: عن عمرو بن دينار، إنّما هو عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر. هكذا رواه الأئمة من أصحاب سفيان عنه، فوهم يعلى بن عبيد، وعدل عن عبد الله بن دينار إلى عمرو بن دينار، وكلاهما ثقة".[20]

ومنها ما يؤثر في الإسناد والمتن معا، كأن يكون السند ظاهره الصحة، وفيه من لا يعرف بالسماع مّمن روى عنه، كحديث موسى بن عقبة، عن سهيل بن أبي صالح، عن

أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :" من جلس مجلسا كثر لغطه، فقال قبل أن يقوم: سبحانك اللهم وبحمدك، لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك، إلا غفر له ما كان في مجلسه ذلك". قال الحاكم فيه:" هذا الحديث، من تأمله، لم يشك أنه من شرط الصحيح، وله علة فاحشة: حدثني أبو نصر أحمد بن محمد الوراق قال: سمعت أبا حامد أحمد بن حمدون القصار يقول: سمعت مسلم بن الحجاج، وجاء إلى محمد بن إسماعيل البخاري، فقبل بين عينيه وقال: دعني أقبل رجليك يا أستاذ الأستاذين، وسيد المحدثين، وطبيب الحديث في علله، حدثني محمد بن سلام قال –ثنا–[21] مخلد بن يزيد الحراني قال: أخبرنا ابن جريج، عن موسى بن عقبة، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم في كفارة المجلس. فما علته؟ قال محمد بن إسماعيل : هذا حديث مليح، ولا أعلم في الدنيا في هدا الباب غير هذا الحديث، إلا أنه معلول: حدثنا به موسى بن إسماعيل قال: حدثنا وهيب قال: ثنا سهيل، عن عون بن عبد الله قوله. قال محمد بن إسماعيل: هذا أولى، فإنه لا يذكر لموسى بن عقبة سماعا من سهيل".[22]

2- العلة الواقعة في المتن: وهي ترجع إلى كون الراوي وهم في روايته أو شك، أو روى الحديث بالمعنى فلم يضبطه، فحدث بخلاف مقصود الرسول الكريم. ومثال ذلك: الحديث الذي رواه هشام الدستوائي، عن عطاء بن السائب، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم كيف أقرأ القرآن؟ قال: إقرأه في يوم وليلة، فلا تزيد عن ذلك. قال فيه ابن حزم: إن رواية عطاء لهذا الخبر مضطربة معلولة، وعطاء قد اختلط بأخرة، روينا هذا الخبر نفسه من طريق حماد بن سلمة، عن عطاء بن السائب، أبيه، عن عبد الله بن عمرو أن الرسول ص قال له : إقرأ القرآن في شهر. قال فناقصني وناقصته. قال عطاء : فاختلفنا عن أبي، فقال بعضنا، سبعة أيام، وقال بعضنا: خمسة.[23]

3- العلة الواقعة في الإسناد والمتن معا: وفيها يجتمع في كل من السند والمتن علة تؤثر في صحة الحديث، وذلك كأن يروي الراوي حديث سمعه في حالة لا يكون فيها مضطربا، فيقع في الوهم: إما لصغر، أو هرم، أو غير ذلك.

ولمزيد من التفصيل ينظر هنا كلام ابن حجر في نكته فقد جمع أطراف هذا الموضوع.[24]

ب-من صور العلة:

تظهر العلة في الحديث على صور متعددة، ذكر الحاكم منها عشرة أمثلة،[25] واختصرها السيوطي[26]، وهي في الحقيقة أكثر من ذلك، بدليل قول الحاكم عقب ذكرها:" فقد ذكرنا علل الحديث على عشرة أجناس، وبقيت أجناس لم نذكرها، وإنما جعلتها مثالا لأحاديث كثيرة معلولة ليهتدي إليها المتبحر في هذا العلم، فإن معرفة علل الحديث من أجل هذه العلوم."[27]

ومن الأمثلة التي ذكرها الحاكم ما يلي:

1- أن يكون السند ظاهره الصحة، وفيه من لا يعرف بالسماع ممن روى عنه، كحديث كفارة المجلس، فيه موسى بن عقبة لا يذكر سماعه من سهيل بن أبي صالح.

2- أن يكون الحديث مرسلا من وجه، رواه الثقات الحفاظ، ويسند من وجه ظاهره الصحة، كحديث قبيصة بن عقبة، عن سفيان، عن خالد الحداء وعاصم، عن أبي قلابة، عن أنس مرفوعا: أرحم أمتي: أبو بكر، وأشدهم في دين الله عمر... الحديث. قال الحاكم: فلو صح بإسناده لأخرج في الصحيح، وإنما روى خالد الحداء، عن أبي قلابة، أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: أرحم أمتي... مرسلا. [28]

3- أن يكون الحديث محفوظا عن صحابي، ويروى عن غيره لاختلاف بلاد رواته، كرواية المدنين عن الكوفيين، كحديث موسى بن عقبة، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبيه مرفوعا: إنّي لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم مائة مرة . قال الحاكم:" وهذا إسناد لا ينظر فيه حديثي إلا علم أنه من شرط الصحيح، والمدنيون إذا رووا عن الكوفيين زلقوا. حدثنا أبو جعفر محمد بن صالح بن هانئ قال: ثنا يحي بن محمد بن يحي قال: قال ثنا أبو الربيع قال: ثنا حماد بن زيد، عن ثابت البناني، قال: سمعت أبا بردة يحدث عن الأغر المزني- وكانت له صحبة- قال: قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: إنّه ليغان على قلبي: فأستغفر الله في اليوم مائة مرة. قال الحاكم: رواه مسلم بن الحجاج في الصحيح عن أبي الربيع، وهو الصحيح المحفوظ، ورواه الكوفيون أيضا: مسعر، وشعبة، وغيرهما، عن عمرو بن مرة، عن أبي بردة، هكذا.[29]

4- أن يكون محفوظا عن صحابي فيروى عن تابعي يقع الوهم بالتصريح بما يقتضي صحته، بل ولا يكون معروفا من جهته، كحديث زهير بن محمد، عن عثمان بن سليمان، عن أبيه، أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بالطور. قال

الحاكم:قد خرج العسكري وغيره من المشايخ هذا الحديث في الوحدان، وهو معلول من ثلاثة أوجه: أحدهما: أن عثمان هو ابن أبي سليمان، والآخر أنّ عثمان إنما رواه عن نافع بن جبير بن مطعم، عن أبيه، والثالث: قوله: سمع النبي صلى الله عليه وسلم، وأبو سليمان لم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم ولم يره.[30]

5- أن يكون روي بالعنعنة، وسقط منه رجل دل عليه طريق آخر محفوظ، كحديث يونس، عن ابن شهاب، عن علي بن الحسين، عن رجل من الأنصار أنهم كانوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة، فرمي بنجم، فاستنار، فذكر الحديث بطوله. قال الحاكم: علة هذا الحديث أن يونس، على حفظه وجلالة محله، قصر به، وإنما هو عن ابن عباس، قال : حدثني رجال من الأنصار. وهكذا رواه ابن عبيسة، ويونس من سائر الروايات، وشعيب بن أبي حمزة، وصالح بن كيسان، والأوزاعي، وغيرهم، عن الزهري، وهو مخرج في الصحيح.[31]

6- أن يختلف على رجل بالإسناد وغيره، ويكون المحفوظ عنه ما قابل الإسناد، كحديث علي بن الحسين بن واقد، عن أبيه، عن عبد الله بن بردة، عن أبيه، عن عمر بن الخطاب قال: قلت يا رسول الله، مالك أفصحنا ولم تخرج من بين أظهرنا؟ قال: كانت لغة إسماعيل قد درست، فجاء بها جبريل عليه السلام إلي فحفظتها. قال الحاكم:" لهذا الحديث علة عجيبة: حدثني أبو عبد الله محمد بن العباس الضبي–رحمه الله–من أصل كتابه، قال: أنا–اختصار لأنبأنا– أحمد بن علي بن رزين الفاشاني من أصل كتابه، قال: ثنا علي بن خشرم، قال: ثنا علي بن الحسين بن واقد، قال: بلغني أن عمر بن الخطاب قال: يا رسول الله، إنّك أفصحنا ولم تخرج من أظهرنا؟ فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إنّ لغة إسماعيل كانت قد درست، فأتاني بها جبرائيل، فحفظنيها)".[32]

7- الإختلاف على رجل في تسمية شيخه أو تجهيله، كحديث ابن شهاب، عن سفيان الثوري، عن الحجاج بن فرافصة، عن يحي بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة قال: قال النّبي صلى الله عليه وسلم: المؤمن غر كريم، والفاجر خب لئيم. قال الحاكم :" وهكذا رواه عيسى بن يونس، ويحي بن الضريس، عن الثوري. فنظرت، فإذا له علة: أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي بمرو قال: ثنا أحمد بن يسار قال: حدثنا محمد بن كثير قال: ثنا سفيان الثوري، عن الحجاج بن فرافصة، عن رجل، عن أبي سلمة، قال سفيان: أراه ذكر أبا هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " المؤمن

غر كريم، والفاجر خب لئيم".[33]

8- أن يكون الراوي عن شخص أدركه وسمع منه، ولكنه لم يسمع منه أحاديث معينة، فإذا رواها عنه بلا واسطة، فعلتها أنه لم يسمعها منه: كحديث يحي بن أبي كثير، عن أنس: أنّ النبي صلى الله عليه وسلم كان إدا أفطر عند أهل بيت، قال: أفطر عندكم الصائمون.. الحديث. قال الحاكم: "قد ثبت عندنا من غير وجه رواية يحي بن أبي كثير، عن أنس بن مالك، إلا أنه لم يسمع منه هذا الحديث: وله علة: أخبرنا أبو العباس قاسم بن القاسم السياري وأبو محمد الحسن بن حليم المروزيان بمرو قائلا: حدثنا أبو الموجه، قال: أخبرنا عبدان، قال: أخبرنا عبد الله بن المبارك، قال: أخبرنا هشام، عن يحيى بن أبي كثير، قال حدثت عن أنس: أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أفطر عند أهل بيت قال: أفطر عندكم الصائمون، وأكل طعامكم الأبرار، وصلت عليكم الملائكة".[34]

9- أن تكون لحديث طريقة معروفة، يروي أحد رجالها حديث من غير تلك الطريق، فيقع -بناء على تلك الطريق المعروفة- في الوهم. كحديث المنذر بن عبد الله الحزامي، عن عبد العزيز بن الماجشون، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا افتح الصلاة قال: سبحانك اللّهم ..الحديث. قال الحاكم: " لهذا الحديث علة صحيحة والمنذر بن عبد الله أخذ طريق الجادة فرواها بناء على الطريق المعروفة وإنما هو عن عبد الزيز بن الماجشون ثنا عبد الله بن الفضل عن الأعرج عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي".[35]

10- أن يروى الحديث مرفوعا من وجه، وموقوفا من وجه، كحديث أبي فروة يزيد بن محمد: ثنا أبي، عن أبيه، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر مرفوعا: (من ضحك في صلاته يعيد الصلاة ولا يعيد الوضوء). قال الحاكم:" لهذا الحديث علة صحيحة: أخبرنا أبو الحسين علي بن عبد الرحمن السبيعي بالكوفة، قال: ثنا إبراهيم بن عبد الله العبسي، قال: ثنا وكيع، عن الأعمش، عن أبي سفيان، قال: سئل جابر عن الرجل يضحك في الصلاة قال: يعيد الصلاة ولا يعيد الوضوء ".[36]

المبحث الثالث: طرق الكشف عن العلة

اتفقت كلمة المحدثين على تعيين الكيفية التي تستبان بها العلة، وذلك بجمع طرقه والنظر في اختلاف رواته والاعتبار بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم من الإتقان

والضبط".[37]قال علي بن المديني: الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبيَّن خطؤه.[38] وقال عبدالله بن المبارك: إذا أردت أن يصح لك الحديث فاضرب بعضه ببعض.[39]وقال أحمد بن حنبل: الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه، والحديث يفسر بعضه بعضاً.[40]

وفي هذا الصدد يذكر لنا ابن حبان صورة تطبيقية لمعرفة العلة عن يحيى بن معين حيث يقول: "سمعت محمد بن إبراهيم بن أبي شيخ الملطي يقول: جاء يحيى بن معين إلى عفان بن مسلم ليسمع منه كتب حماد بن سلمة، فقال له: ما سمعتها من أحد؟ قال: نعم، حدثني سبعة عشر نفسا عن حماد بن سلمة، فقال: والله لا حدثتك، فقال: إنما هو درهم، وأنحدر إلى البصرة وأسمع من التبوذكي، فقال: شأنك، فانحدر إلى البصرة وجاء إلى موسى بن إسماعيل فقال له موسى : لم تسمع هذه الكتب على أحد ؟ قال سمعتها على الوجه من سبعة عشر نفسا، وأنت الثامن عشر، فقال : وماذا تصنع بهذا ؟ فقال: إن حماد بن سلمة كان يخطئ، فأردت أن أميز خطأه من خطأ غيره، فإذا رأيت أصحابه قد اجتمعوا على شيء علمت أن الخطأ من حماد نفسه، وإذا اجتمعوا على شيء عنه وقال واحد منهم بخلافهم علمت أن الخطأ منه لا من حماد، فأميز بين ما أخطأ هو بنفسه وبين ما أخطئ عليه".[41]

ومعنى ذلك أن منهج المحدثين في هذا الإطار–كما أسلفت– يعتمد على جمع طرق الحديث والنظر فيها، وهو أسلوب له عديد الفوائد، وله أثره في كشف الأخطاء، وتميز الأوهام.[42]

ولا يقوم بهذا الأمر إلا المحدث الجهبذ دون غيره من عموم المحدثين، ولذلك لم تقتحم هذا المضمار إلا أعداد قليلة، انبرت لتقعيد قواعد هذا الفن وتحرير مسائله. وفي كتاب التمييز للإمام مسلم عديد الأمثلة التي توضح هذا الجانب وتكشف دقته.

وبناء على ما أسلفنا ذكره تعتبر تلك الموازنة بين مرويات الرواة قصد الإطلاع على مصدر الخطأ فيها من أدق ما توصل إليه المحدثون من المسالك في سبيل معرفة علل الأحاديث، بل هي لباب منهج النقد عندهم وعماده .

ومن أجل تحقيق هذا الهدف، يتبع نقاد الحديث الطرق التالية لسبر الأخبار وتمحيصها:

1- جمع كل الروايات الواردة حول الحديث، وذلك للتعرف على مدى اتفاق

الرواة، أو اختلافهم، ليتم الترجيح بينها بإحدى المرجحات، كأن يكون الراوي أكثر صحبة للمروي عنه، أو أضبط، أو الترجيح بكثرة العدد، أو نحو ذلك.

2- التعرف على أصحاب الرواة، وطبقاتهم، ومدى ضبطهم، واختصاصهم بهم.

3- التعرف على الأسماء والكنى والألقاب للتمييز بين الذين تشابهت أسماؤهم، واختلفت ذواتهم، وذلك عند التعامل مع الأسانيد.

4- التعرف على أوطان الرواة وتاريخ الرحلات، والولادات، والوفيات، لمعرفة ما إذا التقى الراوي بالمروي عنه، أو أنه مع معاصرته ولقائه إياه، لم يستفد منه، أو أنه استفاد منه وسمع منه إلا أحاديث لم يسمعها منه.

5- معرفة الرواة الذين هم ضعاف عندما يروون عن شخص معين، أو أشخاص، أو أهل بلد ما، بينما هم ضابطون عندما يروون عن غيرهم.

6- معرفة الرواة الذين وقع لهم إختلاط لسبب من الأسباب.

7- معرفة المدلسين، ومواطن تدليسهم.

بهذه المسالك يتمكن نقاد الحديث من سبر أغوار الحديث، والكشف عن علله، فيترجح لهم وفق ذلك جانبا على آخر.

وبالإضافة لذلك، قد تعتري الحديث جملة من القرائن يصعب على المحدث التعبير عنها، ولكنها موجودة في نفس المحدث تتكشف له من خلال كثرة ممارسته للصنعة الحديثية.وهو ما عبر عنه ابن رجب بقوله:" حذاق النقاد من الحفاظ، لكثرة ممارستهم للحديث، ومعرفتهم بالرجال، وأحاديث كل واحد منهم، لهم فهم خاص يفهمون به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان، ولا يشبه حديث فلان، فيعلمون الأحاديث بذلك. وهذا مما لا يعبر عنه بعبارة تحضره، وإنما يرجع فيه أهله إلى مجرد الفهم والمعرفة التي خصوا بها عن سائر أهل العلم".[43]

المبحث الرابع: أسباب العلة في الحديث.

من أهم أسباب العلة القادحة في الحديث ما يلي:

1- الخطأ والنسيان:

وهو ضعف بشري لا يكاد يخلو منه إنسان، ولذلك يتطرق بالضرورة لكبار الأئمة الضابطين.[44]قال ابن معين: "ولست أعجب ممن يحدث فيخطئ إنما أعجب ممن يحدث فيصيب".[45]

ومثل هذا الخطأ يكون نادراً من الثقة، ومع ذلك ليس من المعقول ولا من المشروع أن لا يصحح خطأهُ، ويستر عليه ولا يُبين، فالمنهج السليم أن يُعيَّن ويُبيَّن للناس حتى لا يتتابعوا في الخطأ. فهذا شعبة بن الحجاج، قال فيه عبد الرحمن بن مهدي: "كان سفيان الثوري يقول: شعبة أمير المؤمنين في الحديث".[46]وقال فيه أحمد أيضاً: "كان شعبة أمة وحده في هذا الشأن (يعني في الرجال) وبصره في الحديث وتثبته وتنقيته للرجال"[47]، ولكن مع ذلك قد ضبط الأئمة أخطاءً عليه، وسجلوها في أقوالهم ومصنفاتهم.

ومع أنه اشتهر بشدته على التدليس والمدلسين، إلا أنه روى عن شيوخ ولم يسمع منهم. قال الإمام أحمد: "أخطأ شعبة في اسم خالد بن علقمة فقال: مالك بن عُرفُطة، وأخطأ أيضاً في سلَم بن عبد الرحمن، فقال: عبد الله بن يزيد في حديث الشكال[48]في الخيل[49] قلب اسمه.

2- خفة ضبط الراوي وكثرة وهمه:

ويقصد بالخفة في الضبط ما يعبّر عن صاحبها عند أهل الحديث بالصدوق أو بـ "لا بأس به" أو "ليس به بأس" أو نحوهما. وهو الراوي الذي جعل الأئمة حديثه حسناً لذاته، كما قال ابن حجر: "فإن خف الضبط أي قلَّ فهو الحسن لذاته."[50]

وخفة الضبط لا ضابط لها في كلام الأئمة إلا ما يذكروه في ترجمة الراوي بعد سبر مروياته، مما أنكر عليه، مثل ما قال ابن عدي –في ترجمة إبراهيم بن بشار أبي إسحاق الرمادي– لا أنكر عليه إلا هذا الحديث الذي ذكره البخاري، وباقي حديثه عن ابن عيينة وأبي معاوية وغيرهما من الثقات، وهو مستقيم في غير ذلك عندنا من أهل الصدق.[51]وقال في ترجمة أزور بن غالب بن تميم البصري: له أحاديث معدودة يسيرة: غير محفوظة، وأرجو أن لا بأس به."[52]

وإذا أخطأ الراوي في عدد من الأحاديث ؛ لا نطرح باقي مروياته إذا تعين ما أخطأ فيه، لأننا قد أمِنّا حفظه وضبطه للروايات الأخرى، فتكون صحيحة أو حسنة، ولكن يجب على المحدث أن يضبط تلك الروايات التي حكم الأئمة عليها بالخطأ ويميزها حتى لا يُصحّح حديثاً يحكم النقاد بضعفه.

وخفة الضبط مثلما تنتج عن أسباب خلقية في الراوي تدل على ضعفه وقصوره، كذلك تطرأ عليه بأسباب طارئة تجعل حديثه معلولا، ومن هذه الأمور الطارئة:

– ضياع الكتب، فقد يعتمد الراوي في ضبطه على كتبه، فإذا ضاعت كتبه وحدث ما علق بذهنه دخلت العلة في حديثه كما حصل لهشيم بن بشير فقد كتب صحيفة بمكة عن الزهري، فجاءت الريح فحملت الصحيفة فطرحتها فلم يجدها.[53]

– إحتراق الكتب: فقد يعتمد الراوي على كتبه ثم تحترق فيحدث من حفظه فتدخل العلة في ذلك، وممن احترقت كتبه فحدث من حفظه بعدها عبد الله بن لهيعة.[54]

– من لم يصحب كتابه معه وحدث من حفظه، كمعمر بن راشد قال يعقوب بن شيبة: سماع أهل البصرة من معمر حين قدم عليهم فيه اضطراب لأن كتبه لم تكن معه.[55]

– الإنشغال عن العلم والرواية بالقضاء كشريك بن عبد الله النخعي حيث ولي قضاء واسط سنة**155**هـ قال عنه الحافظ في التقريب[56]: تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة.

– فقدان البصر، بعدما كان يعتمد على كتبه وهو بصيرا، كعبد الرزاق بن همام الصنعاني مع أنه من رجال هذا الميدان قال عنه ابن حجر في التقريب : عمي آخر عمره فتغير.[57]

3- الإختلاط:

هو آفة عقلية تورث فسادا في الإدراك، وتصيب الإنسان في آخر عمره، أو تعرض له بسب حادث: لفقد عزيز أو ضياع مال؛ ومن تصبه هذه الآفة لكبر سنه يقال فيه اختلط بأخرة.[58]

والمقصود به في اصطلاح أهل الحديث: هو كون الراوي ثقة حافظاً، ثم يطرأ عليه سوء الحفظ لسبب من الأسباب، فإن كان لازماً فهو الشاذ على رأي بعض أهل

الحديث. وإن كان طارئاً على الراوي: إما لكبره أو لذهاب بصره أو لاحتراق كتبه أو عدمها بأن كان يعتمدها، فرجع إلى حفظه، فساء فهذا هو المختلط.[59]

والإختلاط في الإنسان أمر خلقي لا يلام عليه، ولكن الكلام على روايته في أثناءها، فالمُضْعِفُ لرواية الشيخ: أن يروي شيئاً حين اختلاطه، ولم يتميز من روى عنه قبل الاختلاط ممن روى عنه بعد الاختلاط.

ومعرفة المختلطين من غيرهم أمر شاق على علماء العلل، فكان المحدثون يسمعون الحديث من الراوي مرارا حتى يعرفوا أنه خلط فيه أو لا.قال حماد بن زيد: "ما أبالي من خالفني إذا وافقني شعبة لأن شعبة كان لا يرضى أن يسمع الحديث مرة واحدة يعاود صاحبه مرارا".[60]

وممّا يذكر في معاودة الراوي والسماع منه ما حصل لمروان بن الحكم: أنه استدعى أبا هريرة رضي الله عنه وأجلس كاتبه ابا الزعيزعة خلف السرير دون أن يعلم أبو هريرة، وجعل يسأله وأبو الزعيزعة يكتب، فلما حال الحول دعا مروان ابا هريرة وأجلس أبا الزعيزعة من وراء حجاب وجعل يسأله عما سأله عنه سابقا من ذلك الكتاب، فأجاب دون تقديم ولا تأخير.[61] **وأحيانا كان الناقد يدخل على الراوي ليختبره فيقلب عليه الأسانيد والمتون، ويلقنه ما ليس من روايته، فإن لم ينتبه الشيخ لما يراد به يعد مخلطا ويعزف الناس من الرواية عنه.**[62]

ومن روى عن المختلط قبل الاختلاط قبلت روايته عنه، ومن روى عنه قبل الاختلاط وبعده وميز ما سمع قبل الاختلاط قبل ولم يقبل ما سمع بعد الاختلاط، ومن لم يميز حديثه أو سمع بعد الاختلاط لم تقبل روايته.[63] **قال ابن حجر: "والحكم فيه أن ما حدث به قبل الاختلاط إذا تميّز، قُبل، وإذا لم يتميز تُوقف فيه، وكذا من اشتبه الأمر فيه، وإنما يعرف ذلك باعتبار الآخذين عنه.**[64] **وقال ابن الصلاح: "والحكم فيهم (أي المختلطين)، أن يقبل حديث من أخذ عنهم قبل الاختلاط، ولا يقبل حديث من أخذ عنهم بعد الاختلاط أو أشكل أمره فلم يعرف هل أُخذ عنه قبل الاختلاط أو بعده".**[65]

4- الإضطراب:

يعد من الأسباب الخفية المضعّفة لحديث الراوي، لأنه لا يظهر إلا بجمع

الطرق والأسانيد وألفاظ المتون. عرفه ابن الصلاح بقوله:" المضطرب من الحديث، هو الذي تختلف الرواية فيه، فيرويه بعضهم على وجه، وبعضهم على وجه آخر مخالف له. وإنما نسميه مضطرباً إذا تساوت الروايتان".[66]

وحكمه: أنه سبب مُضَعَّفٌ للحديث لإشعاره بأن راويه لم يضبط".[67]

ومن الأمثلة الموضحة له: سئل الداقطني عن حديث المسور بن إبراهيم بن عبد لرحمن بن عوف عن جده عبد الرحمن عن النبي صلى الله عليه وسلم (لا يغرم السارق) فقال: يرويه مفضل بن فضالة واختلف عنه: فقيل عنه عن يونس بن يزيد عن سعد بن إبراهيم عن أخيه المسور عن عبد الرحمن بن عوف. وقيل عنه عن المسور عن أبيه عن عبد الرحمن بن عوف ولا يثبت القول. وقيل عنه عن سعيد بن إبراهيم قال أبو صالح الحراني: كذا كان في كتاب المفضل عن سعيد بن إبراهيم. قيل عنه عن يونس عن الزهري عن سعيد بن إبراهيم ولا يصح هذا القول. وقال ابن لهيعة عن سعيد بن إبراهيم عن المسور بن مخرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم . ولا يصح أيضاً، وهو مضطرب غير ثابت.[68]

فقد حكم الدار قطني على الحديث بالاضطراب، وجعل العهدة فيه على المفضل بن فضالة لكون مدار الاختلاف عليه، فهو الذي اضطرب. وروى عن يونس على أوجه مختلفة لا يمكن ترجيح بعضها على بعض.

5- الإنقطاع:

يدخل في صميم العلة الخفي منهً وهو: الذي يسمى مرسلاً خفياً وصورته أن يكون الانقطاع بين التلميذ وشيخه الذي سمع منه الكثير، ولازمه، فإذا كان مثل هذا التلميذ روى عن شيخه بواسطة، ثم حذف الواسطة، دخلت العلة هنا، وهو أمر لا ينتبه له إلا من له إدارك وجُهد في جمع طرق الحديث. وهذا إذا لم يكن التلميذ معروفاً بالتدليس. وكذلك إذا كان الراوي أو التلميذ معاصراً، لكنه لم يلق الشيخ وهو في طبقة تلاميذ الشيخ فالانقطاع قد يخفى على الكثير.

وكونه منقطعاً في هذه الصورة أمر واضح، إذا ثبت لدى الناس عامة أنه لم يلقه مطلقاً أما إذا كان إمكان السماع حاصلاً ولم نتيقن بسماعه من الشيخ، فإمكان عدم

السماع أيضاً حاصل. ولذا جعل الأئمة شرط البخاري في اشتراط ثبوت اللُّقِيِّ ولو مرة شرطاًًً أشد وأقوى من شرط مسلم الذي اكتفى بالمعاصرة.

ويدخل في هذه الصورة ما إذا روي الحديث مرسلاً من وجه رواه الثقات الحفاظ، ويسند ويوصل من وجه آخر ظاهره الصحة، ففيه انقطاع خفي تدخل العلة فيه، وتخفى على كثيرين، ولا تظهر هذه العلة إلا للعالم الخبير بعد سبر الطرق المختلفة على الراوي الذي عليه مدار الرواية.

روى الذّهبي في "معجم شيوخه" من طريق الإمام أحمد قال حَدَّثنا عبد الرحمن بن مهدي عن زائدة عن منصور عن هلال بن يساف عن الربيع ابن خثيم عن عمرو بن ميمون عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن امرأة من الأنصار عن أبي أيوب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (أيعجز أحدكم أن يقرأ ثلث القرآن في ليلة؟ فإنه من قرأ قل هو الله أحد في ليلة فقد قرأ ثلث القرآن). ثم قال الذّهبي: "هذا حديث صالح الإسناد من الأفراد، ولا نعلم حديثاً بين أحمد بن حنبل وبين النبي صلى الله عليه وسلم فيه تسعة أنفس سواه، وهو مما اجتمع في سنده ستة من التابعين يروي بعضهم عن بعض. وهذا لا نظير له، فإن منصور بن المعتمر معدود في صغار التابعين، وقد أخرجه الترمذي، والنسائي، من طريق زائدة، وحسنه الترمذي مع أنه معلل".[69]

6- الشذوذ:

وهو يدخل في العلة الخفية لأنه قد لا يظهر لعامة الناس إلا بعد جمع طرق الحديث والنظر في اختلاف الرواة والاختلاف عليهم من الرواة عنهم.

سئل الدارقطني عن حديث حمران عن عثمان عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: (من علم أن لا إله إلا الله دخل الجنة). فقال يرويه شعبة، واختلف عنه. فرواه عبد الله بن حمران، عن شعبة، عن بيان عن بشر، عن حمران عن عثمان. وخالفه غندر وعبد الصمد وغيرهما رووه عن شعبة عن خالد الحذاء عن أبي بشر (العنبري) الوليد بن مسلم عن حمران وهو الصواب.[70]وقد أخرجه النسائي من طريق عبد الله بن حمران، في عمل اليوم والليلة. وقال: حديث عبد الله بن حمران خطأ، والصواب طريق غندر. والطبراني في جزء من حديثه عن النسائي وقال: لم يرو هذا الحديث

عن شعبة إلا عبد الله بن حمران.[71]

ويدخل في باب العلة من هذا الجانب كل ما خالف فيه راو مقبول من هو أوثق. فيدخل المنكر والمقلوب والمدرج، والمزيد في متصل الأسانيد والمصحّف والمحرّف.

7- اختصار الحديث أو روايته بالمعنى:

بأن يروى الحديث بالمعنى، أو يختصره فتدخل العلة من خلال هذا التصرف. قال ابن رجب في شرحه: "وإنما يجوز ذلك لمن هو عالم بلغات العرب، بصيراً بالمعاني، عالماً بما يُحيل المعنى، وما لا يحيله، نص على ذلك الشافعي".[72]

وقد روى كثير من الناس الحديث بمعنى فهموه منه فغيّروا المعنى، مثل ما اختصر بعضهم حديث عائشة في حيضها في الحج أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها – وكانت حائضاً –: (انقضي شعر رأسك وامتشطي)، وأدخله في أبواب غسل الحيض.[73] وقد أنكر أحمد ذلك على من فعله، لأنه يُخل بالمعنى، فإن هذا لم تؤمر به في الغسل من الحيض عند انقطاعه بل في غسل الحائض إذا أرادت الإحرام وهي حائض.

وروى بعضهم حديث: كنا نؤديه على عهد رسول النبي صلى الله عليه وسلم – يريد زكاة الفطر – فصحّف "نؤديه"، فقال: "نورّثه"، ثم فسّره من عنده فقال: يعني: الجدّ، كل هذا تصرف سيئ لا يجوز مثله.[74]

8- مخالفة الراوي مرويه:

فالأصل فيه أن العبرة بما روى لا بما رأى، لأنه قد ينسى مرويَّه فيخالفه، فيكون من باب من حدث ونسي. ولكن قد تدل القرائن فتكون مخالفته علة في تصحيح حديثه. قال ابن رجب: في تضعيف حديث الراوي إذا روى ما يخالف رأيه، وقد ضعف الإمام أحمد وأكثر الحفاظ أحاديث كثيرة بمثل هذا، فمنها: أحاديث أبي هريرة في المسح على الخفين ضعفها أحمد ومسلم وغير واحد، وقالوا: أبو هريرة ينكر المسح على الخفين فلا يصح له فيه رواية.

وذكر ابن رجب في هذا المجال أيضا العديد من الأمثلة.[75]

المبحث الخامس: المؤلفات في علم العلل

يمكن تقسيم الكتابات في علم العلل إلى قسمين، فمنها كتب لم تستقل بالتأليف فيه وإنما تطرقت إليه ضمن موضوعاتها، ومجالاتها المختلفة، وذلك ككتب الجرح والتعديل، وكتب التخريج، وكتب الفقه والخلاف، ومن الأمثلة على ذلك:

– من كتب التخريج: كتاب البدر المنير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير لابن الملقن، وكتاب نصب الراية للزيلعي، والتلخيص الحبير لابن حجر وغيرها...

– ومن كتب فقه الحديث والخلاف: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر والمحلى لابن حزم، والمغني لابن قدامة، والتحقيق في أحاديث الخلاف لابن الجوزي، وتنقيح التحقيق لابن عبد الهادي وغيرها...

– ومن كتب الجرح والتعديل: الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، وميزان الاعتدال للذهبي، وتهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني وغيرها...

وفي القسم الثاني :مؤلفات إستقلت بالتأليف في العلل وبيان أحكامها، ومن أمثلة ذلك:

– العلل: لعلي بن المديني ت234هـ.– العلل للإمام أحمد بن حنبل ت241هـ.

– العلل لمحمد بن إسماعيل البخاري ت256هـ.– علل حديث الزهري لمحمد بن يحي الذهلي ت259هـ.

– العلل للإمام مسلم ت261هـ.– العلل للترمذي ت279هـ، صاحب الجامع، له العلل الصغير والكبير.

– العلل لأبي زرعة عبد الرحمن بن عمرو الضبي ت280هـ.– العلل لإبراهيم بن أبي طالب الحافظ النيسابوري ت295هـ.

– العلل لعبد الله بن محمد بن علي البلخي ت295هـ.– العلل للأثرم أحمد بن محمد بن هانئ أبي بكر ت261هـ.

– العلل لأبي بشر إسماعيل بن عبد الله الأصبهاني ت267هـ.– العلل لابن أبي حاتم الرازي ت327هـ.

– العلل لأبي علي حسين بن علي النيسابوري ت349هـ.– العلل لأبي حاتم بن حبان ت354هـ.

– العلل: للدراقطني ت385هـ.– العلل لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري ت405هـ.
– العلل المتناهية لأبي الفرج بن الجوزي ت597هـ.–الزهر المطلول في الخبر المعلول لابن حجر ت852هـ.[76]

وقد اختلفت مناهج المحدثين في التصنيف في العلل، فمنهم من قام بترتيبها عل الأبواب الفقهية حتى يسهل فيها البحث عن الحديث وما قيل في علته. ومنهم من رتبها على المسانيد، كالمسند الكبير المعل لأبي بكر البزار ت292هـ. ومنهم من رتبها على حروف المعجم للأسماء ك: الكامل في الضعفاء لابن عدي.

وفي المقابل لم يهتم البعض بتصنيف ما ألفه في العلل حسب طريقة معينة، فأوردها دون ترتيب واضح، ومنهم من رتب الكتاب في بدايته ثم أهمل الترتيب في النهاية، كما هو شأن علل الترمذي، الملحق بآخر الجامع.

المبحث السادس: أهمية علم علل الحديث.

يعتبر علم علل الحديث من أهم علوم الحديث ومن أكثرها نفعا وأثرا، فبواسطته يعرف كلام النبي صلى الله عليه وسلم من غيره وصحيح الحديث من ضعيفه، وصوابه من خطئه، فهو كالميزان الذي يحفظ السنة من أن ينسب إليها ما ليس منها. قيل لعبد الله بن المبارك:[77] هذه الأحاديث الموضوعة؟ قال: (تعيش لها الجهابذة).[78]

وتظهر أهمية هذا العلم من كونه علما خفيا غامضا، يعتمد على كشف العلل التي تعتبر في الأساس أسبابا خفية قادحة في صحة الحديث مع أن الظاهر سلامته منها، ولأجل ذلك كان إدراكه من أصعب الأمور، لاسيما والعلة تكثر في أحاديث الثقات،التي تقبل عادة تحسيناً للظن بهم وبأحاديثهم، وبالتالي قد يصحح المعلول، بناء على ذلك، وهو خطورة بالغة، لأنه قد يُنسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يثبت عنه.

ولصعوبة علم العلل كان المشتغلون به قلة مقارنة بغيرهم، كما لم يقم بعبئه الكبير إلا جهابذة الحديث ممن أتاهم الله سعة في الرواية وقوة في الفهم والعلم والإدراك ودقة النظر في المرويات.قال ابن الصلاح: "اعلم أن معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث وأدقها وأشرفها، وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب".[79]وقال ابن رجب:"وقد ذكرنا فيما تقدم في كتاب العلم شرف علم العلل وعزته، وأن أهله

المحققين به أفراد يسيرة من بين الحفاظ وأهل الحديث[80]. وقال الحافظ ابن حجر: "المعلّل من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله فهما ثاقبا وحفظا واسعا ومعرفة تامة بمراتب الرواة، وملكة قوية بالأسانيد والمتون، ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل هذا الشأن كعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، ويعقوب بن أبي شيبة، وأبي حاتم، وأبي زرعة، والدار قطني".[81]

ومن أهمية علم العلل أنه علم انفرد به أهل الحديث الذين اختارهم الله لحفظ سنة نبيه صلى الله عليه وسلم، فلا يصحّ لمن ليس له عناية خاصة بهذا العلم أن يتكلم فيه، أو يخوض في مسائله. قال الإمام مسلم: "واعلم رحمك الله أن صناعة الحديث ومعرفة أسبابه من الصحيح والسقيم، إنما هي لأهل الحديث خاصة؛ لأنهم الحفاظ لروايات الناس، العارفون لها دون غيرهم ".[82]

ولدقة هذا العلم وغموضه وصفه بعض أهل العلم بالإلهام والتخمين، كما نجد ذلك في عبارة عبد الرحمن بن مهدي: "معرفة الحديث إلهام، فلو قلت للعالم يعلِّل الحديث: من أين قلت هذا؟ لم يكن له حجة".[83]وفي نفس الاطار قال أيضا الحافظ ابن حجر: "وقد تقصر عبارة المُعَلِّل عن إقامة الحجة على دعواه كالصيرفي في نقد الدينار والدرهم".[84]

ولا يفهم من كلام هؤلاء الأئمة أن تصرف المعلل في مجمله عار عن إقامة الحجة، وأنّ دعواه مجرد تخمين وإلهام كالصيرفي في نقد الدينار والدرهم، ولذلك ليست لهم قواعد واضحة، وأسسا سليمة لهذا الأمر العظيم الذي ينبني عليه قبول الحديث من رفضه؛ فليس مقصودهم من العبارة ذلك، لأنه لا يمكن أن نجد حديثاً معللاً إلا دونه سبب لا يظهر لعامة الناس، ولكن المعلل يختصر حكمه عليه، فيذكره دون إيضاح .كما أنّ كتب العلل مثلما اشتملت على الإيجاز والاختصار في بعض المواضع، قد ذكرت أيضا التفصيل في مواضع أخرى، فمثل المعلل كمثل الطبيب الحاذق إذا عرض له شخص ظاهره السلامة من الأمراض، لا يظهر المرض فيه لعامة الناس، فينظر فيه أوّل نظرة، ويبدي رأيه إجمالاً: أنّ فيه مرض كذا، فإذا أجرى له الفحص والتحليل والأشعة والاختبار يظهر صدق قوله بوضوح. قال نعيم بن حماد: "قلت لابن مهدي: كيف تعرف صحيح الحديث من سقيمه؟ قال: كما يعرف الطبيب

المجنون".[85] .فالأمر كما قال الحاكم: "والحجة عندنا الحفظ والفهم والمعرفة لا غير، وليس لهذا العلم عون أكثر من مذاكرة أهل الفهم والمعرفة؛ ليظهر ما يخفى من علة الحديث".[86]

ثم إن معرفة علل الحديث من الأمور التي لا تنال إلا بممارسة كبيرة في الإعلال والتضعيف ومعرفة السند الصحيح من الضعيف، فمن أكثر الاشتغال بعلم الحديث وحفظ جملة مستكثرة من المتون حتى اختلطت بلحمه ودمه وعرف خفايا المتون والأسانيد ومشكلاتها استطاع أن يميز الحديث الصحيح من الحديث المعل، ولذا يقول الربيع بن خيثم: "إن للحديث ضوءا كضوء النهار وظلمة كظلمة الليل تنكره".[87]

وعلى الباحث قبل أن يحكم على حديث بعلة أن يجمع طرق الحديث ويستقصيها من الجوامع والمسانيد والأجزاء، ويسبر أحوال الرواة فينظر في اختلافهم وفي مقدار حفظهم ومكانتهم من الضبط والاتقان، وعند ذلك وبعد النظر في القرائن يقع في نفسه أن الحديث معل بإرسال في الموصول أو وصل في مرسل أو المنقطع، أو سقوط رجل بسب التدليس، أو وقف في المرفوع، أو معارضة بما هو أقوى لا تحتمل التوفيق، أو دخول حديث في حديث أو وهم أو ما أشبه ذلك من العلل القادحة، ثم يغلب على ظنه ذلك فيحكم بعدم صحة الحديث أو يتردد فيه فيتوقف عن الحكم، وقد يغلب على ظنه وجود علة في الحديث ثم تقصر عبارته عن إقامة الحجة في دعواه فيعله بغير قادح، أو يعله من غير أن يفصح عن القادح، ولكنه يحس في نفسه إحساسا لا دافع له بأن في هذا الحديث علة كإحساس الجوهري الحاذق بزيف الزائف، مما يجعله يرى في نفسه أن ذلك كاف للإعلال بالتفرد.[88]

الهوامش

[1] الحجر: الآية 9.

[2] النساء:من الآية59

[3] ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، تح: نور الدين عتر، الملاح، ص،33–34

[4] أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث، تح: أحمد بن سالم السلوم، دار بن حزم، ط1، 1424هـ–2003م، ص359

[5] أنظر: –أبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا ت395هـ: معجم مقاييس اللغة، دار إحياء التراث العربي، 1429هـ–2008م، ص624–625.و– محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، دار الحديث القاهرة، 1424هـ–203م، ص248.و–مجد الدين بن يعقوب الشيرازي ت817هـ، القاموس المحيط، مطبعة دار المأمون، 1357هـ–1938م: (21/4).و–محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، لسان العرب، ت عامر أحمد بدر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1424هـ–2003م: 562/11 .

[6] شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت902هـ): فتح المغيث شرح ألفية الحديث، تح: د.عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن الخضير، د.محمد بن عبد الله بن فهيد آل فهيد، مكتبة دار المنهاج _الرياض، ط1، 1426هـ، 47/2–48.

[7] هو محمد بن عبد العزيز الأندلسي القرطبي النحوي علامة الأدب أبو بكر، كذا وصفه الذهبي في السير (220/16) وقال: كان رأساً في اللغة والنحو حافظ الحديث إخبارياً ماهراً، توفي في ربيع الأول سنة 367هـ.

[8] الشيخ طاهر الجزائري،توجيه النظر إلى أصول الأثر، إعتنى به عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، ط1، 1416هـ–1995م،:598/2).

[9] أنظر: –القاموس المحيط: 21/4.و–أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري ابن الصلاح، علوم الحديث، تح: نور الدين عتر، دار الفكر دمشق، ص89.و–الإمام محي الدين يحي بن شرف النوي، التقريب في علوم الحديث، تعليق:د: مصطفى ديب البغا، دار الهدى–الجزائر، ص19.و–أبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تدريب الراوي، مؤسسة الكتب الثقافية، لبنان، ط1، 1424هـ–2003م، ص128. و–الحافظ زين الدين عبد الرحيم العراقي، التقيد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، تح: عبد الرحمن محمد عثمان ،دار الفكر، 1401هـ–1981م، ص117.

[10] انظر: –علوم الحديث لابن الصلاح ،ص90.و–التقريب للنووي: ص20.و–محمد بن اسماعيل الصنعاني:توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر: 26/2–27.

[11] المقدمة ص42

[12] أنظر:–الحسين بن عبد الله الطيبي:الخلاصة في أصول الحديث، تح: صبحي السامرائي، عالم الكتب بيروت، ط1، 1405هـ–1985م، ص69.و–شرح التبصرة 226/1.و–تدريب الراوي، ص128.

[13] أنظر: -علوم الحديث لابن الصلاح ص92-93.و- الحافظ ابن حجر العسقلاني:النكت على كتاب ابن الصلاح، تح: محمد فارس ومسعود عبد الحميد السعدي، دار الكتب العلمية،-بيروت، ط1، 1414هـ-1994م، ص328. و- توضيح الأفكار: 27/2.و-المحلى54/3

[14] معرفة علوم الحديث للحاكم، ص 359 .

[15] نفس المصدر.

[16] معرفة علوم الحديث للحاكم ص359.

[17] المحلى 54/3

[18] أنظر : مقدمة ابن الصلاح، ص91.

[19] النظر تفصيل الروايات والطرق في جامع الأصول من أحاديث الرسول، لابن الأثير الجزري، تح: محمد حامد الفقي، دار إحياء التراث العربي بيروت، ط4،1404هـ-1984م، ص5/2، رقم الحديث 405.

[20] أنظر: مقدمة ابن الصلاح ص91

[21] ثنا: اختصار كلمة :حدثنا.

[22] أنظر: معرفة علوم الحديث، ص363-364.

[23] أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد (ت456هـ)ابن حزم: المحلى، إدارة الطباعة المنبرية-مصر-، تح: محمد منير الدمشقي:54/3 والحديث في سن أبي داود 54/2 رقم1389، ومسند أحمد بن حنبل 2-137.

[24] أنظر: النكت لابن حجر، ص314-315، ومقدمة علل الدار قطني:39/1-42، للدكتور محفوظ الرحمن السلفي.

[25] معرفة علوم الحديث للحاكم ص361-373.

[26] أنظر: تدريب الراوي ص132 -133 .

[27] معرفة علوم الحديث للحاكم ص374.

[28] نفس المصدر، ص365.

[29] نفس المصدر، ص366.

[30] نفس المصدر، ص 367.

[31] نفس المصدر، ص368.

[32] نفس المصدر، ص369 .

[33] معرفة علوم الحديث ص370.

[34] نفس المصدر،ص371.

[35] نفس المصدر، ص372 .

[36] نفس المصدر، ص373.

[37] الحافظ الخطيب البغدادي (ت463هـ): الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تح:د. محمود الطحان، مكتبة المعارف -الرياض، 1403هـ-1983م: 2/ 295.

[38] نفس المصدر: 2/ 212.

[39] نفس المصدر: 2/ 296

[40] نفس المصدر: 2/ 212.وأنظر: مقدمة لابن الصلاح ص90-91 وكلام الخطيب ورد في كتابه الجامع (295/2) .وأنظر: تدريب الراوي ص295.

[41] ابن حبان، كتاب المجروحين من المحدثين، تح: حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصمعي للنشر والتوزيع، ط1، 1420هـ-2000م: 1/34-35.

[42] أنظر: مقدمة ابن الصلاح، ص91.

[43] شرح علل الترمذي لابن رجب : 2/756-758.وأنظر: تدريب الراوي، ص128.

[44] مقدمة ابن الصلاح ص252.

[45] شرح علل الترمذي: 159/1.

[46] تقدمة الجرح والتعديل ص126-127-128.

[47] أحمد بن محمد بن حنبل :العلل ومعرفة الرجال، تح: د.وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني- الرياض، ط2،1422هـ-2001م: 539/2.

[48] أخرجه أبو داود، 1104/3، رقم:2547،باب ما يكره من الخيل، والنسائي في باب الخيل 528/6 رقم:3568 باب الشكال في الخيل.

[49] العلل ومعرفة الرجال: 515/1-516.

[50] نزهة النظر، ص 24.

[51] الحافظ أبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني(ت365هـ): الكامل في ضعفاء الرجال، تح: لجنة من المختصين باشراف الناشر، دار الفكر-بيروت، ط1،1404هـ-1984م، 1 / 265 – 266

[52] نفس المصدر .1 / 408-409.

[53] شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني: تهذيب التهذيب، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية الهند، 1326هـ: 60/11.

[54] نفس المصدر: 373/5-379.

[55] شرح عل الترمذي لابن رجب: 602/2.

[56] أحمد بن علي بن حجر العسقلاني(ت852هـ): تقريب التهذيب، تح: عبد الوهاب عبد الطيف، دار المعرفة لطباعة والنشر-بيروت، ط2، 1395هـ-1975مأنظر: 351/1.

[57] أنظر: التقريب 505/1.

[58] أنظر: لسان العرب مادة (خلط).

[59] نزهة النظر، ص 54-55.

[60] أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن منذر الرازي(ت327هـ): لجرح والتعديل، طبع دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن-الهند، 1372هـ-1952م:168/1.

[61] الإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت261هـ)، التمييز، مطبوع مع كتاب منهج النقد لدكتور محمد مصطفى الأعظمي، شركة الطباعة العربية السعودية المحدودة-الرياض، ط2، 1402هـ، ص68-69.

[62] القاضي حسن بن عبد الرحمن الرامهرموزي (ت360هـ) : لمحدث الفاصل بين الراوي والواعي، تح: د.محمد عجاج الخطيب، دارالفكر-بيروت، ط1، 1971م، ا398-399.

[63] محمد ابن إبراهيم الوزير اليماني: العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، تح: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط1، 192م 3/101-102.

[64] نزهة النظر، ص55.

[65] مقدمة ابن الصلاح ص392.

[66] نفس المصدر، 93-94

[67] نفس المصدر، ص94.

[68] أبو الحسن علي بن عمر ابن أحمد بن مهدي الدارقطني (ت385هـ): العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تح: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة -الرياض، ط1، 1405هـ-1985م: 4/ 294- 295.

[69] شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي(ت748هـ): معجم شيوخ الذهبي، تح: محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق-الطائف، ط1، 1408-1988م : 2/289-290..

[70] أنظر: العلل الواردة في الأحاديث 3/19.

[71] نقلاً عن تعليق محقق علل الدار قطني 3/19.

[72] أنظر: شرح العلل:1/145-147

[73] أخرجه البخاري في أبواب الحيض، باب امتشاط المرأة عند غسلها من المحيض، وباب نقض المرأة شعرها عند غسل الحيض.

[74] شرح علل الترمذي لابن رجب: 1/147/149.

[75] نفس المصدر.

[76] أنظر: د فاروق حمادة: المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل، دار السلام، ط1، 2008م، ص68 وما بعدها.

[77] هو عبد الله بن المبارك المروزي ثقة فقيه عالم جواد مجاهد جمعت فيه صفات الخير. تقريب التهذيب: 1/445.

[78] أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي(ت795هـ): الموضوعات، تح: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية المدينة المنورة، ط1، 1386هـ-1966م، 1/46.

[79] مقدمة لابن الصلاح، ص90.

[80] شرح عل الترمذي: 2/805.

[81] أنظر: نزهة شرح نخبة الفكر، ص44.

[82] أنظر: التمييز، ص218-219.

[83] **معرفة علوم الحديث للحاكم، ص360.**
[84] **أنظر: نزهة النظر، ص44.**
[85] **انظر شرح علل الترمذي لابن رجب :199/1.**
[86] **أنظر: معرفة علوم الحديث، ص360.**
[87] **أنظر: الموضوعات: 103/1.**
[88] **أنظر: معرفة علوم الحديث ص360.**